

Distr.: General  
12 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

### موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٢

موجز

ثبت أن الانتعاش الحاد والقصير الأمد، الذي نشأ في عام ٢٠١٠ من أعماق الأزمة المالية العالمية لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يدم طويلاً مع دخول الاقتصاد العالمي في المرحلة الثانية من الأزمة في عام ٢٠١١ بتدهور حاد في البيئة العالمية كنتيجة لاستفحال أزمة الديون في منطقة اليورو واستمرار التوقعات غير المؤكدة فيما يتعلق باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي موازاة التحذير الوارد في موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١، انخفض معدل نمو الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠١١، مع توقعات بحدوث تباطؤ آخر في عام ٢٠١٢ ينشأ عن طلب آخذ بالضعف على صادرات المنطقة في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع تكاليف رأس المال. وما يشكل مصدر قلق أكبر من ذلك هو أوجه عدم المساواة الخطيرة والمتزايدة فيما بين بلدان المنطقة وداخلها في الوقت الذي تكافح فيه المنطقة من أجل الخروج من الأزمة. وعلى الرغم من التباطؤ، ستظل المنطقة الأسرع نمواً على الصعيد العالمي وعامل استقرار في الاقتصاد العالمي. ولا يزال العديد من الاقتصادات في المنطقة يتصارع مع تحدي

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180512 270412 12-29287 (A)



التضخم. ومع بقاء التضخم مرتفعا نسبيا في بعض البلدان بسبب عوامل داخلية ومع الشواغل المتعلقة بالأسعار العالمية للسلع الأساسية، لم تتراجع تماما معضلة الحفاظ على استقرار الأسعار في مواجهة النمو الآخذ بالضعف نتيجة للبيئة العالمية الآخذة بالتدهور. وسيزيد حقن المزيد من السيولة في الأسواق المالية من مخاطر فقاعات أسواق الأصول وارتفاع أسعار الصرف. ويتمثل أحد مصادر القلق المتزايد لواقعي السياسات في المنطقة في فرض البلدان التي تتأثر بالأزمة لشتى التدابير التجارية التقييدية. ويتضرر أيضا عدد من البلدان في المنطقة بشدة من آثار الكوارث الطبيعية التي يترتب عليها آثار إقليمية كبيرة. وعلى الرغم من البيئة العالمية الصعبة، لا تزال المنطقة في حالة ملائمة نسبيا من حيث حماية ديناميتها الاقتصادية بفضل مقومات الاقتصاد الكلي القوية فيها. وإذا ما وقع ضغط شديد على أداء النمو، فإن العديد من البلدان سيستفيد من حيز كافٍ في مجال السياسات لاتخاذ تدابير داعمة. ويوجز هذا التقرير تحليل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٢ فيما يتعلق بالاضطراب العالمي الحالي وتوقعات العام المقبل للمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري دراسة عام ٢٠١٢ تحليلا متعمقا لآثار ارتفاع أسعار السلع الأساسية فيما يتصل بالسياسات العامة في الأجل الطويل.

وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي التداول بشأن هذه القضايا واقتراح توصيات في مجال السياسات العامة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة.

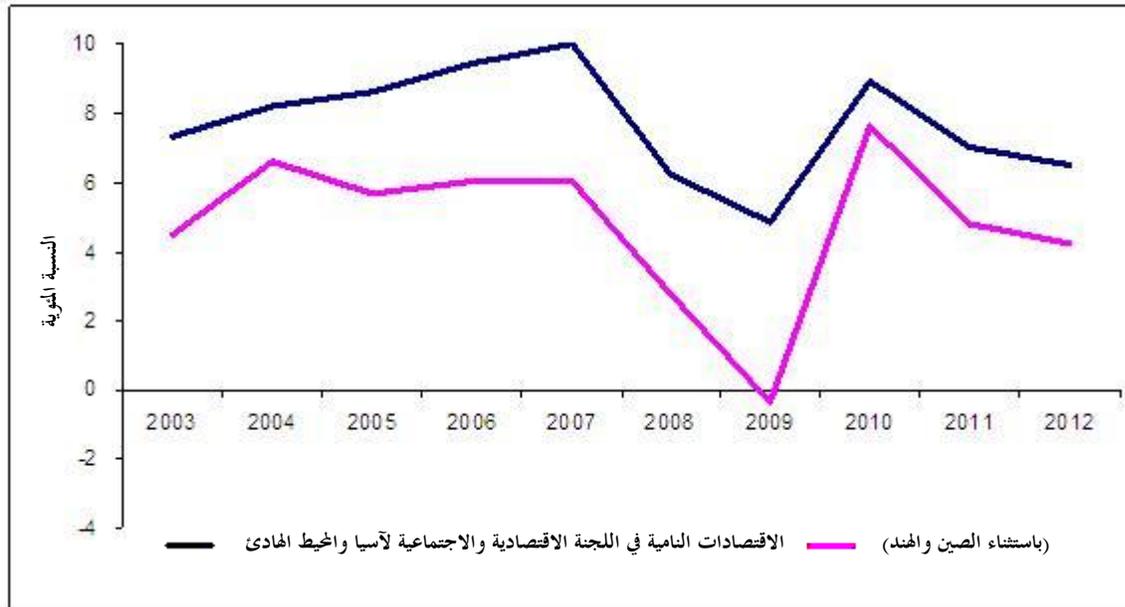
## أولا - توقعات النمو لعام ٢٠١٢

## المرحلة الثانية من الأزمة

١ - ثبت أن الانتعاش الحاد والقصير الأمد، الذي نشأ في عام ٢٠١٠ من أعماق الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يدم طويلا مع دخول الاقتصاد العالمي في المرحلة الثانية من الأزمة في عام ٢٠١١ بتدهور حاد في البيئة العالمية كنتيجة لاستفحال أزمة الديون في منطقة اليورو واستمرار التوقعات غير المؤكدة فيما يتعلق باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي موازاة التحذير الوارد في موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١، انخفض معدل نمو الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١١ من معدل قوي قدره ٨,٨ في المائة تحقق في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الأول). ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض معدل نمو اقتصادات المنطقة إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، مع الطلب الآخذ بالضعف على صادرات المنطقة في الاقتصادات المتقدمة وبسبب ارتفاع تكاليف رأس المال.

الشكل ١

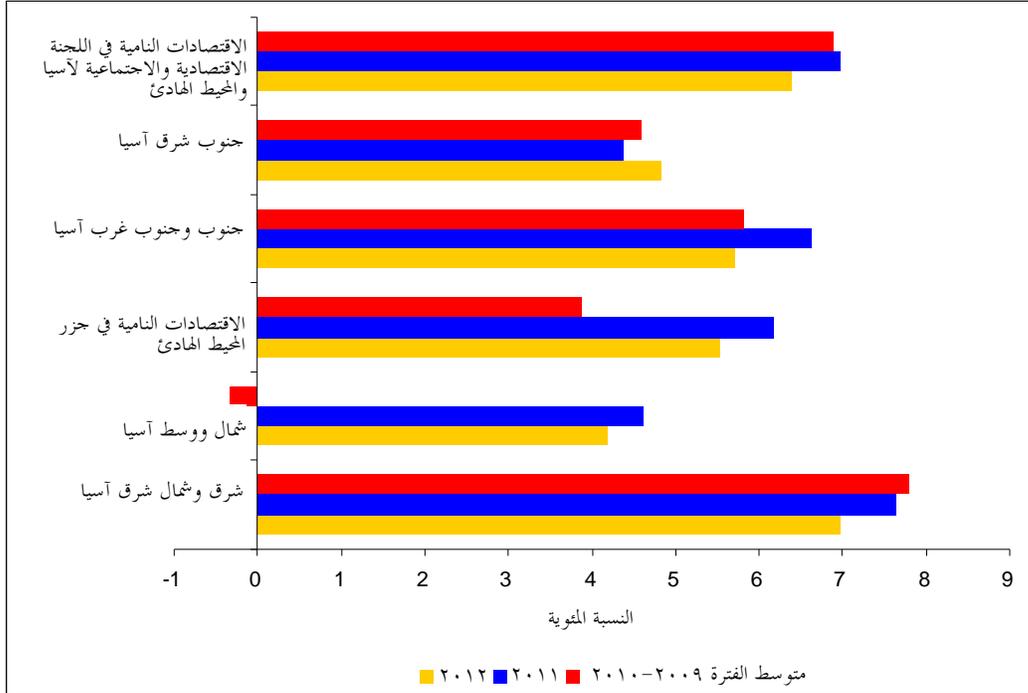
معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،  
٢٠١٢-٢٠٠٦



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - وسيترك تباطؤ النمو أثراً محسوساً عبر شتى المناطق دون الإقليمية تبعاً لمدى اندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في شرق وشرق آسيا إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٢ (من ٧,٦ في المائة) (انظر الشكل الثاني). ومن المتوقع أن تمر منطقة شمال ووسط آسيا دون الإقليمية بمرحلة تباطؤ معتدل نسبياً بحيث ينخفض معدل النمو إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، مستفيدة من ارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن تمر الاقتصادات النامية في جزر المحيط الهادئ بمرحلة انخفاض في النمو الإجمالي في عام ٢٠١٢، الذي يبلغ ٥,٥ في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض النمو في بابوا غينيا الجديدة، على الرغم من رجحان أن يحافظ عدد من البلدان الأخرى على أداء مستقر إلى حد ما. ومن المتوقع أن تشهد منطقة جنوب و جنوب غرب آسيا دون الإقليمية تباطؤاً إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١١، على الرغم من أن ذلك يعزى إلى تشديد السياسة النقدية أكثر مما يعزى إلى التباطؤ العالمي. ولئن كان جنوب شرق آسيا منطقة دون إقليمية مفتوحة تضم الكثير من الاقتصادات التي تضررت بشدة من حالة الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن يشهد زيادة طفيفة في النمو في المنطقة دون الإقليمية ككل، ليصل إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، وذلك بسبب انتعاش النمو القوي في تايلند في أعقاب الفيضانات التي وقعت في عام ٢٠١١. ومع التباطؤ في النمو، فإنه من المتوقع أن ينخفض التضخم من ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثاني  
النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والتوقعات المتعلقة بالاقتصادات النامية في منطقة  
آسيا والمحيط الهادئ حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٠٩-٢٠١١

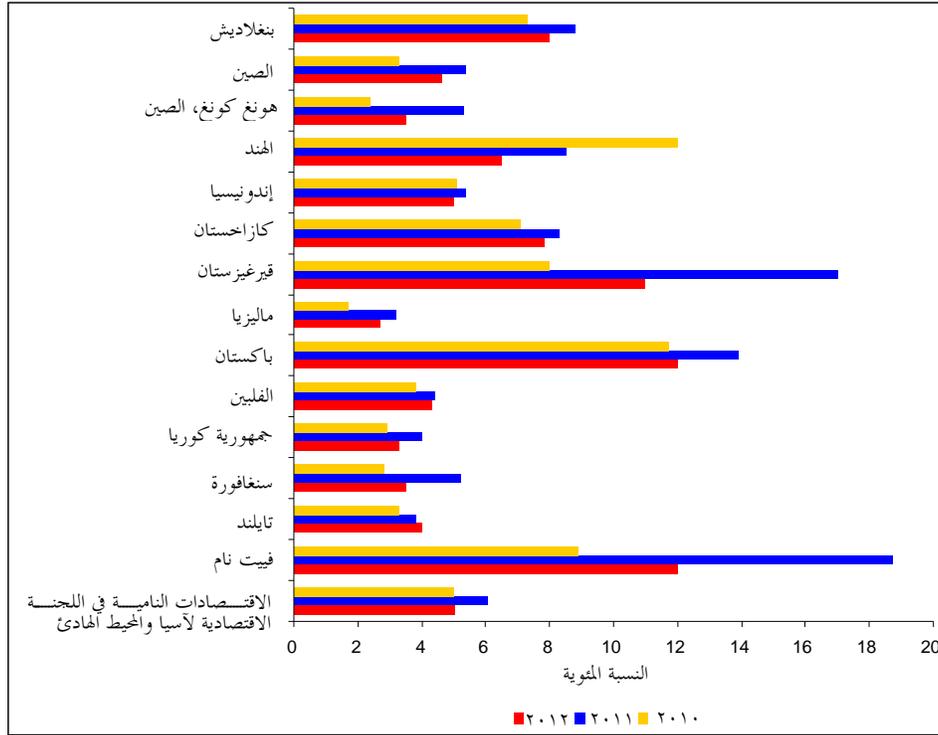


المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مصادر وطنية؛ وقواعد بيانات الإحصاءات المالية الدولية في صندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، آب/أغسطس ٢٠١١)؛ ومنشور مصرف التنمية الآسيوي المعنون، المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١١ (مانبلا، ٢٠١١)؛ وتقديرات شركة CEIC المحدودة للبيانات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظات: تُعد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١١ مجرد تقديرات؛ ومعدلات عام ٢٠١٢ مجرد توقعات (في ١ آذار/مارس ٢٠١٢). وتشمل الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٣٧ اقتصادا (باستثناء الاقتصادات النامية في شمال ووسط آسيا). ولا تشمل منطقة شرق وشمال شرق آسيا في الشكل الحالي اليابان. وتستند هذه الحسابات إلى المتوسط المرجح لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ (بأسعار عام ٢٠٠٠).

## الشكل الثالث

تضخم أسعار الاستهلاك في اقتصادات نامية مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠-٢٠١٢



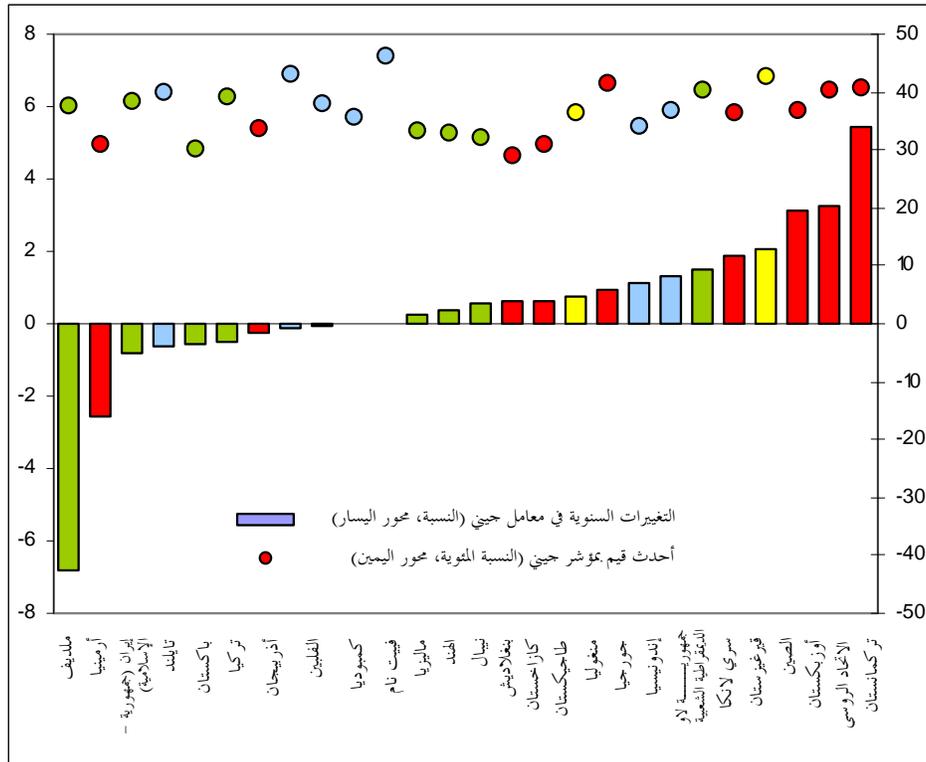
المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مصادر وطنية؛ وقواعد بيانات الإحصاءات المالية الدولية في صندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، آب/أغسطس ٢٠١١)؛ ومنشور مصرف التنمية الآسيوي المعنون، المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١١ (مايلا، ٢٠١١)؛ وتقديرات شركة CEIC المحدودة للبيانات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظات: تُعد معدلات التضخم لعام ٢٠١١ مجرد تقديرات، ومعدلات التضخم لعام ٢٠١٢ مجرد توقعات. وتشمل الاقتصادات النامية في المنطقة ٣٧ اقتصادا (باستثناء بلدان آسيا الوسطى)، وتستند الحسابات إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ (بأسعار عام ٢٠٠٠) المستخدمة كعوامل ترجيح لحساب المعدلات الإقليمية.

٣ - وإذ يتواصل تأثير الأزمة في المنطقة، فإن أوجه عدم المساواة الخطيرة والمتزايدة في المنطقة تمثل مصدر قلق رئيسي، سواء من حيث الدخل أو التقدم الاجتماعي. فحدة عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ترتفع بوتيرة مثيرة للقلق، حيث ازدادت معدلات عدم المساواة بنسبة ١٥ في المائة بين تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن. وفي هذه الفترة، ارتفعت معدلات عدم المساواة في الدخل في ١٦ من أصل ٢٦ بلدا تتوافر بياناتها، بما في ذلك في الاقتصادات الرئيسية في المنطقة مثل الاتحاد الروسي وإندونيسيا والصين والهند (انظر الشكل الرابع). وازدادت حدة عدم المساواة في الدخل في الحالة الأكثر خطورة، وهي حالة تركمانستان، بمعدل سنوي مركب يصل إلى ٤,٤ في المائة. وتؤدي المستويات السائدة لمعدلات عدم المساواة في البلدان إلى إعاقة التقدم الاجتماعي في المنطقة إلى حد كبير. ويعد إنجاز الجوانب الصحية والتعليمية للتنمية البشرية، وبعد أخذ جوانب عدم المساواة في الحسبان، يتبين أنها منخفضة للغاية بالنسبة لبلدان كثيرة في المنطقة. ويتضح من هذه الاتجاهات المقلقة ضرورة إعادة موازنة نموذج النمو في المنطقة من خلال انتهاج سياسات تنشر الازدهار عن طريق تمكين الأشخاص الذين يُتركون دون مساعدة.

## الشكل الرابع

التغيرات السنوية المركبة في مُعاملات جيني للدخل وأحدث قيمة لبلدان نامية مختارة في آسيا والمحيط الهادئ، تسعينات القرن الماضي - العقد الأول من هذا القرن



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى قاعدة بيانات الأداة الإلكترونية للبنك الدولي لتحليل الفقر PovcalNet.

٤ - وعلى الرغم من التباطؤ، ستظل المنطقة الأسرع نمواً على الصعيد العالمي وعامل استقرار في الاقتصاد العالمي. وتواصل محركات النمو في المنطقة نموها بمعدلات قوية. ومن المرجح أن تنمو الصين بمعدل قدره ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد التباطؤ من معدل قدره ٩,٢ في المائة أحرز في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تحسّن الهند من أدائها فيما يتعلق بالنمو من ٦,٩ في المائة إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، باعتبار أن تخفيض التضخم سيسمح بتفكيك دورة التشديد النقدي خلال السنة الحالية، وهو ما يتيح إطلاق ارتفاعات في النمو. وتبدأ منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال ديناميتها المستمرة، بالاضطلاع بدور قطب من أقطاب النمو بالنسبة للمنطقتين الناميتين الأخرين، وهما أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وذلك بمساعدتهما على تقليل اعتمادهما على الاقتصادات المتقدمة ذات النمو المنخفض مع تحول التجارة بين بلدان الجنوب إلى اتجاه هام.

## مخاطر هبوط القيمة

٥ - ترهن التوقعات المذكورة أعلاه ببعض مخاطر هامة من مخاطر هبوط القيمة. وأول هذه المخاطر سيناريو التعثر العشوائي في سداد الديون السيادية في أوروبا أو تفكك منطقة عملة اليورو المشتركة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تجدد الأزمة المالية العالمية. وفي تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن أزمة كهذه يمكن أن تؤدي، على أسوأ الفروض، إلى خسائر إجمالية في الصادرات تبلغ ٣٩٠ بليون دولار على مدار الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وستكون البلدان الأكثر تضرراً هي البلدان ذات الاحتياجات الخاصة مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق البلدان المتقدمة، وقد تشهد صادراتها انكماشاً بنسبة ١٠ في المائة. ويمكن لخسائر الصادرات أن تؤدي إلى انخفاض يصل إلى ١,٣ نقطة مئوية في معدلات النمو لعام ٢٠١٢، وإلى إعاقة الجهود المبذولة للحد من الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بحيث يمكن بحلول عام ٢٠١٣ أن يصبح ١٤ مليون شخص إضافيين تحت خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار يومياً، و ٢٢ مليون شخص تحت خط الفقر البالغ دولارين يومياً.

٦ - وتعلق المخاطرة الأخرى بالتضخم والتقلبات في أسعار النفط. فما زالت اقتصادات كثيرة في المنطقة تعاني من مشكلة التضخم. فبالرغم من اعتدال معدلات التضخم بعض الشيء في الأشهر الأخيرة، فإن معدلاته ما زالت مرتفعة في الكثير من الاقتصادات. وما زالت أسعار الغذاء على الصعيد العالمي تكاد تكون قياسية في ارتفاعها. وبالمثل، فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعاً في الأشهر الأخيرة إلى مستويات لم تُبلَّغ منذ بداية الأزمة، نتيجة عوامل غير متعلقة بالطلب مثل عدم الاستقرار السياسي في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط. وفي تقدير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنه إذا ارتفعت أسعار النفط بمقدار ٢٥ دولاراً لفترة ممتدة فوق مستواها المرتفع بالفعل، ستزداد معدلات التضخم في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادةً كبيرةً بمقدار ١,٣ نقطة مئوية. وسيكون تأثير التضخم على الفئات الأفقر تأثيراً أشد، إذ أنها تواجه تقليدياً نسبة أعلى للاستهلاك مقابل الدخل وارتفاعاً في الأسعار بسرعة أكبر. ومن المقدر أيضاً لأرصدة الحسابات الجارية والأرصدة الضريبية أن تتدهور، إذ أن معظم الاقتصادات الإقليمية اقتصادات مستوردة صافية، ويجري دعم أسعار النفط على نطاق واسع في العديد من البلدان. ومن شأن زيادة دعم أسعار الديزل والبتزين وحده بنسبة ٢٥ في المائة أن يزيد من تكلفة الدعم لأسعار الوقود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار ١٧ بليون دولار عن تقديرات عام ٢٠١٠.

٧ - وتتلق المخاطرة الثالثة بالآثار المترتبة على التدابير التي يُحتمل أن تتخذها البلدان المتقدمة النمو لدعم معدلات النمو لديها. وسيُسفر ضخ المزيد من السيولة في الأسواق المالية، فضلاً عن الفرق في أسعار الفائدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن استمرار اجتذاب أسواق الأصول والعملات في المنطقة للمستثمرين الأجانب. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع المخاطرة بسبب فقاعات في أسواق الأصول والضغط الناجمة عن ارتفاع أسعار الصرف ومعدلات التضخم. ويتزايد القلق لدى صناع السياسات في المنطقة إزاء قيام البلدان المتقدمة النمو في الأشهر الأخيرة بفرض تدابير متنوعة مقيّدة للتجارة في محاولة لحماية اقتصاداتها في إطار بيئة يسودها النمو البطيء. وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد حرب تجارية، إذ يُحتمل أن تتخذ الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تدابير انتقامية من شأنها أن تجعل الانتعاش الاقتصادي العالمي أكثر صعوبة. ومن الأهمية بمكان أن تُقاوم هذه الاتجاهات الحمائية، وأن يتم التوصل إلى نتائج ناجحة لجولة الدوحة الإنمائية في إطار منظمة التجارة العالمية بما يشجّع على التدفق التجاري بحرية أكبر.

٨ - ومن الناحية الإيجابية، تحتفظ المنطقة بالحيز السياسي اللازم لإطلاق حزم الحوافز الضريبية ووضع أسعار أقل للفائدة الأساسية بهدف التخفيف من وطأة البيئة الاقتصادية العالمية المتدهورة، على النحو المبين أدناه.

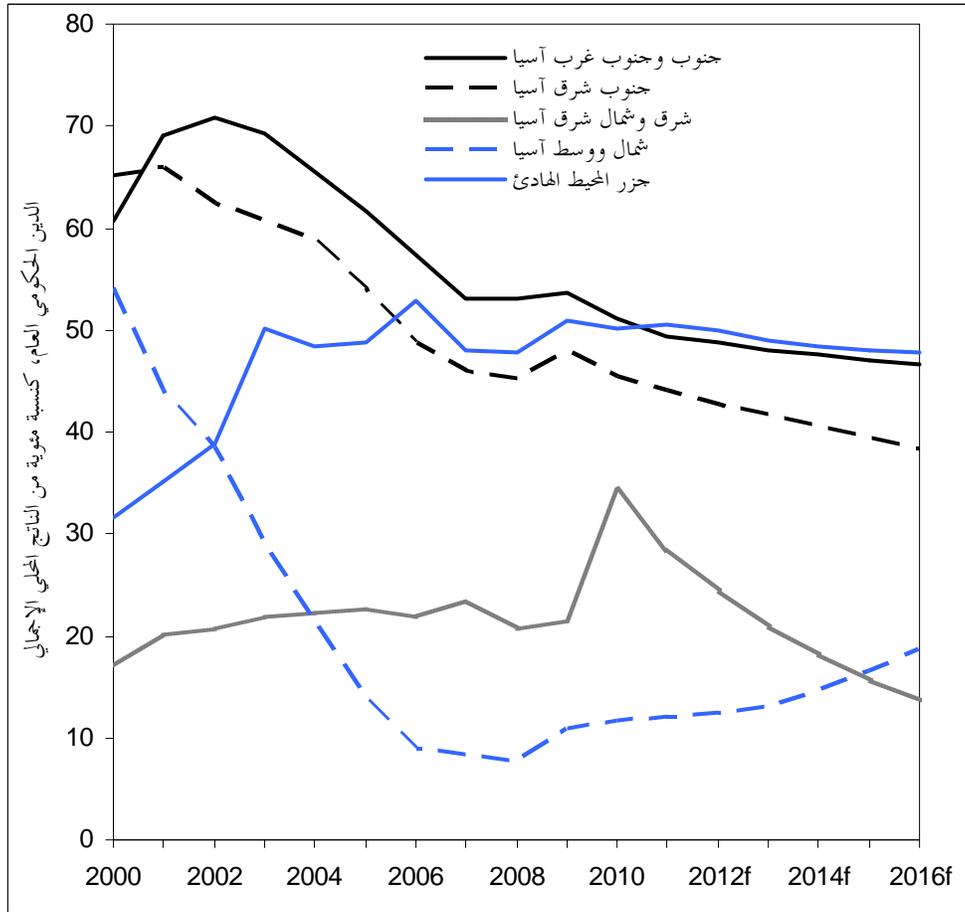
٩ - ويمكن أيضاً امتصاص صدمة انخفاض الصادرات إلى البلدان المتقدمة النمو عن طريق زيادة التجارة داخل المنطقة. وهذا النشاط آخذ في النمو بالفعل بسرعة أكبر من التجارة مع باقي العالم: ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، زادت الصادرات إلى بلدان المنطقة من ٤٣ في المائة إلى ٥٠ في المائة من إجمالي الصادرات. إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الصادرات عبارة عن سلع وسيطة أو بضائع مرسلّة بالدرجة الأولى إلى الصين. وينبغي التنويه إلى أن واردات الصين من السلع الاستهلاكية منخفضة، مقارنة بالبلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بمصدري السلع المصنوعة في المنطقة، تطرح إندونيسيا والهند أسواقاً واعدة على نحو متزايد، رغم أن القدرة الشرائية لمستهلكيهما في الوقت الحالي تقل عن قدرة المستهلكين في الصين. وبالمثل، ساعدت التدفقات الإقليمية على انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ما اكتسبته اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أهمية متزايدة كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر.

## ثانياً - التحديات والخيارات في مجال السياسات العامة إدارة التوازن بين النمو والتضخم

١٠ - سيتعرض النمو في بلدان كثيرة في المنطقة إلى ضغوط في ظل صعوبة المناخ العالمي. ومع سلامة أساسيات الاقتصاد الكلي نسبياً وانخفاض نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتوافر للاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيز كبير في مجال السياسات لزيادة وضع برامج الحوافز الضريبية وتيسير السياسات النقدية دعماً للنمو. ومقارنة بمناطق أخرى، فإن المديونية العامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ليست مرتفعة بوجه عام. وبالفعل، ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، انخفضت نسب الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣ في المائة إلى ٣٤ في المائة (انظر الشكل الخامس). وبالرغم من طرح الحوافز الضريبية خلال فترة الاضطراب في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد ظلت النسبة على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ عند ٣٨ في المائة فقط. وبالتالي، فإن غالبية الاقتصادات لديها فسحة مالية كبيرة. وقد أعلنت بالفعل بعض الاقتصادات في المنطقة، مثل الفلبين وماليزيا، عن برامج للحوافز الضريبية في النصف الثاني من عام ٢٠١١ استجابةً للحالة الاقتصادية المتدهورة. كما أن لديها الحيز لتخفيض أسعار الفائدة الرئيسية تيسيراً للسياسات النقدية من أجل تنشيط الاقتصادات، كما قامت بعض الاقتصادات، مثل إندونيسيا وتايلند، بتخفيض أسعار الفائدة في الربع الأخير من عام ٢٠١١.

## الشكل الخامس

## الدين العام في المناطق دون الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ



ملاحظة: تم إيراد متوسطات مرجحة لنسب الديون الإقليمية، استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد في السنوات المقابلة.

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" لصندوق النقد الدولي.

١١ - والشاغل الذي يطرح نفسه مع ذلك إزاء إنفاذ التدابير التحفيزية في المنطقة هو تأثيرها على التضخم. فإذا بقيت معدلات التضخم على ارتفاعها رغم تباطؤ النمو نتيجة لعوامل خارجية، فإن ضخ المزيد من المحفزات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التضخم إلى مستويات غير مطمئنة، إلى جانب دعم النمو. فبالرغم من اعتدال مستويات التضخم بعض الشيء في الأشهر الأخيرة، فإن معدلاته ما زالت مرتفعة في الكثير من الاقتصادات. إلا أن السياسات النقدية المتبعة لإدارة التضخم أداة مباشرة، إذ أنها تنطوي على التحكم في زيادة

الأسعار الناتجة عن عوامل خارجية أو عن زيادة العرض بتقييد حجم الطلب المحلي. وبالتالي، سيلزم أن تتخذ الحكومات تدابير أخرى لمكافحة التضخم، مثل تخفيض الضرائب أو التعريفات الجمركية، إلى جانب تقييد تدفقات رأس المال الأجنبي. إلا أنه في حالات ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، قد تكون السياسات النقدية هي الأداة الأكثر فعالية، بالرغم مما يترتب عليها من تداعيات ملحوظة على النمو. وبالتالي، يتعين على صناع السياسات أن يتوصلوا إلى المزيج الأنسب للتضخم والنمو، إذ يتضح جلياً أن سيتعين المفاضلة بين معالجة أحد الأمرين وتعزيز الآخر.

### معالجة آثار تدفقات رأس المال

١٢ - شهدت المنطقة أيضاً، على مدار الأعوام القليلة الماضية، زيادةً في تدفقات الديون القصيرة الأجل. ويمكن للسياسات النقدية المتساهلة في البلدان المتقدمة النمو أن تسفر عن تدفقات أكبر مع محاولة المستثمرين لعزل أنفسهم عن المخاطر في الأسواق المالية. وبالتالي، يمكن لبلدان كثيرة في المنطقة أن تواجه تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، الأمر الذي سيؤدي إلى تعقّد عملية تخطيط الاقتصاد الكلي.

١٣ - وقد تعاملت اقتصادات بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع تقلبات أسعار الصرف تقليدياً بتراكم احتياطات العملة الأجنبية. إلا أن هذه الاحتياطات ليست كافية بالضرورة. وقد سلّمت بعض البلدان بذلك بأن قامت بترتيب مصادر أخرى لدعم رصيدها من العملات الأجنبية، ولجأت كذلك إلى ترتيبات شبكة الأمان المالي العالمية من خلال صندوق النقد الدولي، وإلى إبرام اتفاقات إقليمية مثل مبادرة شيانغ ماي، وإجراء ترتيبات مبادلات العملة الثنائية مثل الاتفاق الذي وقّعه الهند واليابان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بمبلغ ١٥ بليون دولار.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى مساوئ التعامل مع تدفقات رأس المال باستخدام الاحتياطات، اتجهت الاقتصادات في المنطقة على نحو متزايد إلى اتخاذ تدابير لإدارة حساب رأس المال. وقد فرضت إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا تدابير من هذا القبيل في عام ٢٠١٠. إلا أن الزيادة المستمرة في رؤوس الأموال القصيرة الأجل المتقلبة في المنطقة أدت إلى ضرورة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير مثل تطبيق قيود كمية على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل والقروض المصرفية للاستثمارات غير المنتجة، بهدف تحسين نوعية التدفقات الرأسمالية. وتشير تحليلات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن صرامة التدابير بوجه عام قد تساعد على منع أي زيادات شديدة فوق العادة في التدفقات، إلا أنها تؤكد ضرورة تعديل الأدوات بما يلائم أنواع التدفقات التي تتأثر بها البلد. ويتضح جلياً أنه

قد يتعين على اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تضع تدابير لإدارة حساب رأس المال بغرض التعامل مع ما أصبح "المستوى المعتاد الجديد" من الضغوط فيما يتعلق بدخول رؤوس الأموال المتقلبة القصيرة الأجل إلى المنطقة.

### التصدي لمشكلة البطالة

١٥ - لم ينخفض معدل البطالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلا قليلاً، من نسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وما زالت المنطقة تواجه مشكلة النمو بدون زيادة مصاحبة في فرص العمل، مع عدم قدرة البلدان الآسيوية النامية على إيجاد فرص كافية للعمل في القطاع الرسمي. والمشاكل أكبر بكثير بالنسبة للشباب، إذ تزيد احتمالات عدم حصولهم على عمل عن البالغين بثلاثة أضعاف. ومن المتوقع أن تظل معدلات البطالة بين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عند نسبة ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ظل حوالي ١,١ بليون عامل في عام ٢٠١٠ يعملون في أعمال غير مستقرة.

١٦ - ومن الأهمية بمكان أن تُكفل زيادة الأجور بما يتماشى مع تحسن الزيادة في الإنتاجية. فمن شأن ذلك أن يتيح للاستهلاك المحلي أن يعمل بمثابة محرك معزز للنمو وأن يديم حلقة حميدة من التحسُّن في الإنتاجية، ويوفر ظروفاً أفضل للعمل، ومستويات أقل من عدم المساواة، ويحقق تنمية مستدامة شاملة للجميع. كما ينبغي إيجاد خيارات في مجال السياسات لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة وإنشاء فرص للعمل في المناطق الريفية ودعم الأشغال المراعية للبيئة. ومن شأن تلك السياسات أن تساعد البلدان على تجنب السقوط في "مصيدة الدخل المتوسط"، التي تعجز فيها الإنتاجية عن مواكبة النمو الاقتصادي. وينبغي لأي إطار اقتصادي كلي لما بعد الأزمة أن يهدف إلى توفير العمالة الكاملة للرجال والنساء بوصفه هدفاً رئيسياً للسياسات، إلى جانب تناول أهداف النمو الاقتصادي، والتضخم، وتحقيق مالية عامة مستدامة. ويمكن لتحسين الحماية الاجتماعية أن يدعم البلدان في جهودها المبذولة لإعادة التوازن إلى مصادر النمو إلى جانب الحد من مشكلة الدخل غير المضمون للفقراء. وقد دفعت الأزمة بعض البلدان في المنطقة، مثل الفلبين وماليزيا، إلى النظر في وضع برامج للتأمين ضد البطالة، بينما وسَّعت الهند نطاق برنامجها الوطني لضمان العمالة الريفية.

### التصدي لمخاطر الكوارث

١٧ - في عام ٢٠١١، تضرر عدد من البلدان بشدة من الكوارث الطبيعية، بدءاً بالزلازل الذي ضرب مدينة كرايست تشيرش، بنيوزيلندا، الذي تلاه زلزال وتسونامي توهوكو في

اليابان في عام ٢٠١١، ثم الفيضانات الشديدة التي وقعت في عدد من البلدان، وبوجه خاص باكستان وتايلند.

١٨ - وإجمالاً، بلغت التلفيات والخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١ ما لا يقل عن ٢٦٧ بليون دولار. وتجدد الإشارة إلى أن الكوارث تسفر عن تداعيات إقليمية، نظراً للترابط المتزايد فيما بين بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، تسبب الزلزال في اليابان والفيضانات في تايلند إلى ارتباك شديد في سلاسل الإمدادات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والمنتجات المستخدمة في التصنيع. وعلاوة على ذلك، أسفرت الفيضانات الشديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً عن خسائر في الإنتاج في القطاع الزراعي، مما أثر على الإنتاج الغذائي إقليمياً وعالمياً.

١٩ - ومن الضروري أن تستثمر بلدان المنطقة جهوداً أكبر في مجال الحد من أخطار الكوارث بوصفه عنصراً أساسياً في استراتيجياتها الإنمائية الطويلة الأجل. ويشمل ذلك حماية الأصول الاجتماعية والاقتصادية من الفيضانات والكوارث الأخرى، لا سيما في المناطق التي تسبب النمو الاقتصادي السريع فيها إلى تزايد هذه المخاطر. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تخفف من الآثار الناجمة عن الأخطار الطبيعية وإصلاح تلك النظم، مع توفير البدائل للذين يعيشون في المناطق الأكثر تعرضاً للمخاطر. وفي الوقت نفسه، سيلزم الحكومات أن تضع نظم فعالة للإنذار المبكر، إلى جانب خطط لإدارة المخاطر والتعافي منها.

٢٠ - ونظراً لأن أسباب الكوارث الطبيعية والآثار الناجمة عنها أمور عابرة للحدود الوطنية، فإنه من الضروري أيضاً أن تُكفَل جهود التعاون الدولي. ولهذا الغرض، يمكن للحكومات أن تستفيد من أطر التعاون الإقليمي المختلفة، مثل اللجنة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمعنية بالأعاصير، والنظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر، وفريق الخبراء المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعني بالأعاصير المدارية. وتعكف كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضاً على العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال الخطة الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للتعاون في مجال إدارة الكوارث (٢٠١١-٢٠١٥)، وكذلك الآلية المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة للاستجابة السريعة للكوارث المرتبطة بالمناخ وغيرها من الكوارث.

## تحدّي إعادة التوازن

٢١ - يعني استمرار حالة عدم اليقين في الآفاق الاقتصادية للاقتصادات المتقدمة، إلى جانب ضرورة تقييد الاستهلاك المدفوع بالدين في إطار إنهاء الاحتلالات العالمية، أنه من غير المرجح بدرجة كبيرة أن تحدث عودة إلى طريقة العمل المعتادة في مرحلة ما قبل الأزمة، حيث كانت البلدان المتقدمة تعمل كقاطرات للنمو في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فسيُتبع على منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تقوم تدريجياً بإعادة التوازن لاقتصاداتها لصالح الاستهلاك والاستثمار المحليين وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وثمة مجموعات من السياسات المقبولة لمواصلة إعادة توازن الاقتصادات في الوقت الذي يكون فيه النمو مقيداً، تتمثل إحداها في تنفيذ مجموعة من التدابير تدعّم قاطرات النمو المستقبلية مع عدم التأثير غير المربر على قاطرات النمو الحالية. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير زيادة الاستثمار في البنية التحتية، الذي يمكن دعمه بإقامة بنية مالي إقليمي جديد لتمويل التنمية. ويمكن أيضاً زيادة استهلاك فرادى الأسر إذا قلت حاجتها إلى الادخار التحوطي لقيام الحكومات بتوفير قدر أكبر من الأمن من خلال نظم أقوى للحماية الاجتماعية. وتتضمن هذه التدابير تعزيز نظم المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، مثلاً، وزيادة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم. وينبغي توجيه مجموعة أخرى من السياسات نحو الزراعة - لإعطاء دفعة للدخل في المناطق الريفية التي تقيم بها غالبية الأسر الفقيرة في المنطقة. ومن شأن حدوث "ثورة حضراء" ثانية تقوم على أساس الزراعة المستدامة وعلى الاستخدام الكثيف للمعرفة تحقيق منافع لعدد كبير من البلدان.

٢٢ - وثمة مجموعة ثالثة من السياسات تتمثل في دعم تطوير "الاقتصاد الأخضر" الذي يقر بأهمية الترابط بين قاعدة الموارد البيئية، والنظم الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ويركز على اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة - بدءاً بالأمن الغذائي والتغذوي ومروراً بالطاقة المستدامة وانتهاءً بإتاحة مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع. ولتوفير موارد كافية، يتعين الجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تؤدي التدابير الرامية إلى زيادة نطاق التمويل للتنمية المستدامة إلى تيسير الحصول على التكنولوجيا مجاناً أو بتكلفة منخفضة. وستلقى هذه المسائل اهتماماً خاصاً في عام ٢٠١٢ بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل. وتمثل سياسات الاقتصاد الأخضر أدوات يمكن أن تساعد على تطوير أوجه التآزر هذه بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

٢٣ - وأخيراً، فإن أحد العناصر الأساسية المهمة لإعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتمثل في استغلال إمكانية التكامل الاقتصادي الإقليمي. ففي حين توسعت التجارة

دخل المنطقة بسرعة منذ عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، فإن إمكانية القائمة أكبر حتى من ذلك. واقتصرت النهج القائمة لاستغلال إمكانية التجارة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالدرجة الأولى على العديد من ترتيبات التجارة التفضيلية دون الإقليمية والثنائية. ونظرا لاختلاف القواعد والنطاق والتغطية، لا توفر هذه الترتيبات التفضيلية سوقا سلسة أوسع لآسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن يؤدي قيام سوق متكاملة أوسع يشمل آسيا كلها إلى المساعدة على استغلال أوجه التكامل بين المناطق دون الإقليمية التي أثبت تحليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنها جوهرية وغالبا ما تكون أكبر من أوجه التكامل داخل المناطق دون الإقليمية. ويتعين أن يراعي برنامج العمل المعني باستغلال التكامل الاقتصادي الإقليمي أيضا تعزيز التواصل المادي والاتصالات بين الأشخاص من خلال التصدي للفجوات الحاسمة في البنية التحتية المادية وغير المادية، على النحو الذي أكدته اللجنة. وستتيح الدورة الثامنة والستون للجنة فرصة لإعطاء دفعة لبرنامج العمل المعني بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### البيئة والحوكمة الاقتصادية العالميتين الموأيتين للتنمية

٢٤ - توجد لدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ مصلحة في الطريقة التي يُدار ويُحكم بها الاقتصاد العالمي، مع مراعاة أن آفاق نمو المنطقة تتأثر بصورة حاسمة للغاية بالبيئة الاقتصادية العالمية، على النحو المبين أعلاه. وينبغي أن تستخدم منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثقلها الجماعي في المنتديات العالمية من قبيل مؤتمرات القمة لمجموعة العشرين، التي تمثل فيها ثمانية بلدان من المنطقة، أو مؤتمرات مجموعة بريك (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) التي تشارك فيها ثلاثة بلدان من المنطقة. ويتعين بادئ ذي بدء أن توجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ اهتمام المجتمع الدولي إلى ضرورة الاضطلاع بإصلاحات لإحياء النمو واستحداث وظائف في البلدان المتقدمة. وينبغي أن يتضمن ذلك برنامجا متوسط الأجل موثوقا به لتصحيح أوضاع المالية العامة واستخدام سياسات اقتصادية كلية مسؤولة لتجنب إحداث سيولة مفرطة تؤدي إلى التقلب في الأسواق الناشئة. وتحتاج الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى تدفق تمويلي للتنمية الطويلة الأجل بدلا من التدفقات الرأس مالية القصيرة الأجل المتقلبة لتمويل العجز المتزايد لديها في تنمية البنية التحتية. وينبغي أن تسعى هذه الاقتصادات أيضا إلى وقف التوجهات الحمائية في البلدان النامية.

٢٥ - وينبغي أيضا أن يسعى أعضاء مجموعة العشرين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى اضطلاع المجموعة بدورها كمجلس رئيسي للتعاون الاقتصادي العالمي للتخفيف من حدة تقلب أسعار النفط والغذاء التي تؤدي إلى إرباك كبير لعملية التنمية. وفي مجال تقلب أسعار

النفط، يمكن لمجموعة العشرين، بما في ذلك جميع المستهلكين الرئيسيين الأعضاء فيها، التوفيق بين السلطة التي يمارسها اتحاد منتجي النفط على الأسواق النفطية، وتحديدًا منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك). وقد اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تقوم منظمة أوبيك ومجموعة العشرين بتعيين سعر مرجعي عادل للنفط والموافقة على تقييد حركة أسعار النفط ضمن نطاق حولها. ومن التدابير الإضافية للحد من تقلب أسواق النفط أن تقوم مجموعة العشرين بإنشاء احتياطي استراتيجي عالمي والسحب منه بصورة معاكسة للدورة الاقتصادية. وتبين التجربة أن أسعار النفط تنخفض في الحالات التي اعتمدت فيها الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى على احتياطياتها الاستراتيجية. أما في حالة تقلب أسعار الغذاء، فربما تعمل مجموعة العشرين على تنظيم أنشطة المضاربة في السلع الأولية الغذائية، وتفرض ضوابط على عملية تحويل الحبوب إلى وقود حيوي. وقد تسرع بتنفيذ بيان لأكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي يتضمن توفير التمويل للبلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي.

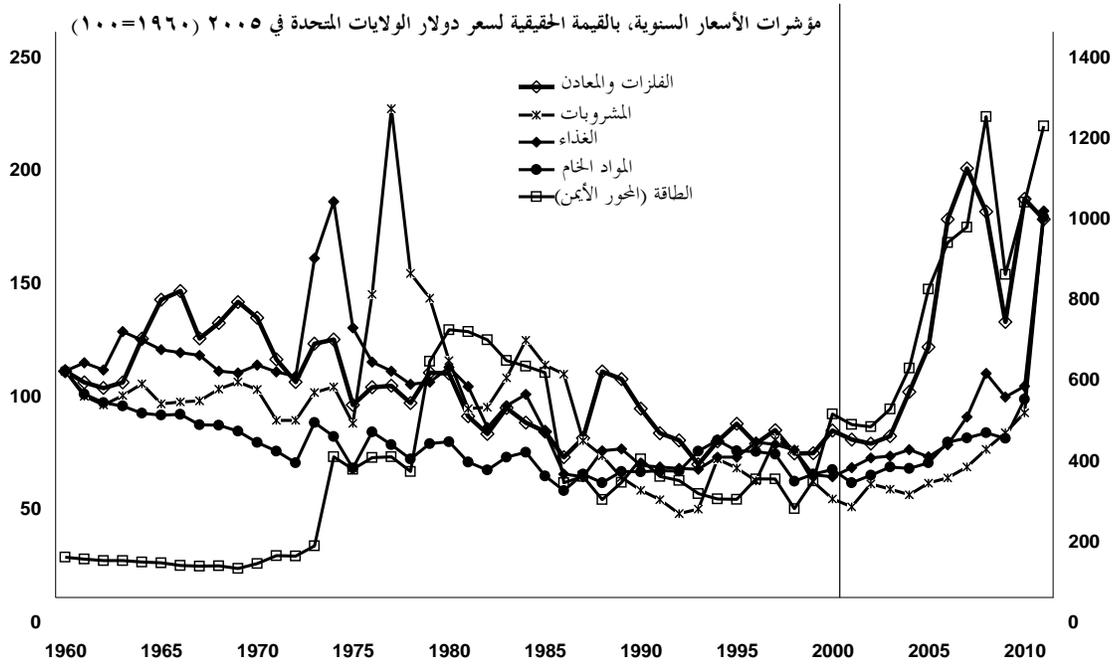
٢٦ - وستحتاج المنطقة أيضا أن تمارس نفوذها لإقامة بنیان مالي دولي أكثر تشجيعا للتنمية ينشأ من خلال المناقشات في مجموعة العشرين. وتشمل المقترحات المهمة التي طرحتها اللجنة في هذا الصدد ما يلي: إنشاء عملة احتياطية عالمية على أساس حقوق السحب الخاصة يمكن إصدارها بصورة معاكسة للدورة الاقتصادية؛ وفرض ضريبة عالمية على المعاملات المالية لجمع موارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب الحد من التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل؛ ووضع تنظيمات دولية للحد من إفراط القطاع المالي في الإقدام على المخاطر. ويمثل النهج الذي تعتمده مجموعة العشرين لمعالجة الاختلالات العالمية، بمحصر اختلالات الحساب الجاري في حدود نسبة مئوية معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بداية جيدة. وتستطيع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في هذه المجالات وغيرها، أن تواصل تنسيق إجراءاتها، من خلال أعضائها الثمانية في مجموعة العشرين - لكفالة أن يلبي البنیان العالمي للحكومة الاقتصادية احتياجات المنطقة من التنمية. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية، بدور قيادي في تيسير إجراءات مشاورات عريضة القاعدة بشأن المسائل العالمية، بما في ذلك إتاحة منفذ للبلدان من خارج مجموعة العشرين لإيصال آرائهم إلى المؤتمر، على النحو الذي تيسره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال برنامجها الجاري للمشاورات الرفيعة المستوى عن المنظورات من آسيا والمحيط الهادئ لمؤتمرات قمة مجموعة العشرين.

### ثالثا - الآثار الطويلة الأجل لارتفاع أسعار السلع الأولية

٢٧ - زاد تقلب أسعار السلع الأولية من المخاوف العالمية بشأن التضخم والجوع والفقير، إلا أن ارتفاع أسعار السلع الأولية الأطول أجلا يهدد أيضا مسار نمو البلدان النامية ويمكن أن يزيد من التباينات العالمية. وتشهد أسواق السلع الأولية منذ عام ٢٠٠٠ طفرة كسرت الاتجاه الهبوطي التاريخي في الأسعار (انظر الشكل السادس)، مع تراوح معدلات نمو الأسعار السنوية في المتوسط بين ١,٨ في المائة للمشروبات و ١٧,٤ في المائة للفلزات والمعادن<sup>(١)</sup>.

الشكل السادس

#### القرن الجديد يعتبر نقطة تحول لأسعار السلع الأولية



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على أساس بيانات من دراسة World Bank, 2011 (تاريخ الاطلاع: ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

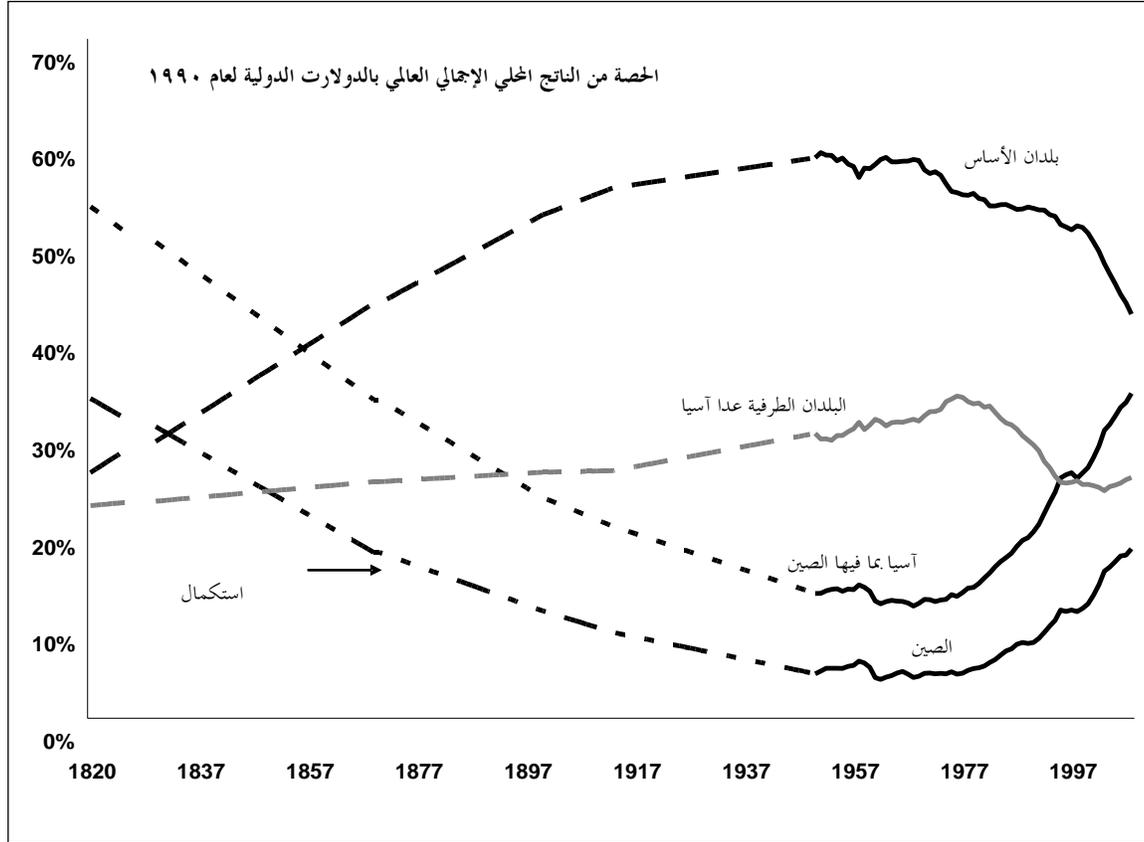
(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات من دراسة World Bank, 2011a (تاريخ الاطلاع: ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

٢٨ - ويمكن أن تكون ارتفاعات الأسعار القصيرة الأجل نتيجة عدة عوامل، إلا أن اتجاه الصعود على المدى الأبعد له تفسيرات أقل، وأساسية بدرجة أكبر. وأحد العوامل التي تسهم في ارتفاع الأسعار هو النمو الاقتصادي، الذي يزيد الطلب على طائفة عريضة من المنتجات الأولية للإنتاج والتجارة والنقل. وقد تزامنت طفرة السلع الأساسية في العقد الماضي مع فترة من النمو السريع للغاية الذي قادته بالدرجة الأولى الصناعات التحويلية في آسيا، وهو ما أعطى دفعة للطلب العالمي على المنتجات الأولية وحفز النمو الاقتصادي لعدد من البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الأولية.

٢٩ - وقد حدثت حالة مشابهة في الفترة الأولى من العولمة في القرن التاسع عشر. فقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الوقود والألياف والفضات، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الأولية<sup>(٢)</sup>. وترددت في أواخر السبعينات أصداء أحداث وقعت منذ ١٥٠ سنة حين بدأت مجموعة من البلدان، هذه المرة من آسيا، تصبح عناصر فاعلة رئيسية على الصعيد العالمي. فقد قامت هذه البلدان بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٨ بزيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ١٣ إلى ٣٣ في المائة (انظر الشكل السابع). وكانت قاطرتا النمو الرئيسيتان على مدى هذه الفترة الصين، التي زادت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٥ إلى ١٧ في المائة، والهند التي زادت حصتها من ٣ إلى ٧ في المائة. وأدى هذا النمو السريع إلى سحب بلدان آسيوية أخرى تشكل عناصر في سلاسل الإمداد في إنتاج السلع المصنّعة.

Jeffrey G. Williamson. *Trade and Poverty: When the Third World Fell Behind.* (٢)  
(Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 2011).

الشكل السابع  
صعود آسيا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملحوظات: تشير عبارة "بلدان الأساس" إلى أوروبا الغربية (أي ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدايمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا)، وتوابعها الغربية (أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، واليابان. وتشير كلمة "آسيا" إلى إندونيسيا (بما في ذلك تيمور - ليشتي حتى عام ١٩٩٩)، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، والفلبين، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، والهند ومقاطعة تايوان بالصين، وهونغ كونغ بالصين. وتشير عبارة "البلدان الطرفية" إلى بقية بلدان العالم عدا "بلدان الأساس".

٣٠ - وأهت طفرة السلع الأساسية تراجعاً استمر قرناً في معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية. وتمتع البلدان المصدرة للسلع الأساسية بتحسين في معدلات التبادل التجاري لديها بينما تحمل عدد كبير من البلدان الشحيحة المواد والمنخفضة الدخل زيادة في أسعار الواردات وانخفاض الأسعار الدولية لصادراتها من الصناعات التحويلية، مما أسفر عن

تراجع معدلات التبادل التجاري. وكانت البلدان التي شهدت أكبر زيادة في معدلات التبادل التجاري لديها خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ كانت جميعها من المصدرين الرئيسيين لموارد الطاقة أو المعادن. وفي المقابل، شهدت البلدان التي كانت صادرتها الرئيسية من المنتجات المصنوعة تدهورا في معدلات التبادل التجاري لديها.

٣١ - ويعتمد تأثير طفرة السلع الأساسية في مسار نمو هذه البلدان على مدى ما تحدثه تحولات الأسعار في كل من المنتجات المصنّعة والسلع الأساسية من تغيرات في الحوافز ضمن كل اقتصاد على حدة إما باتجاه زيادة تنويع النشاط الاقتصادي والتحديث أو الابتعاد عنه. وخلال الثورة الصناعية، على سبيل المثال، نمت بلدان الأساس الغنية التي تخصصت في المنتجات المصنّعة بوتيرة أسرع بكثير من البلدان الطرفية الفقيرة التي تخصصت في المنتجات الأولية، وهو ما أدى إلى التباعد الكبير في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الطرفية الفقيرة والذي لا يزال جزءاً كبيراً منه مستمرا حتى اليوم. ولا تزال نفس العوامل التي أسهمت في زيادة التباعد بين المجموعتين أثناء القرن التاسع عشر نشطة حتى اليوم. إلا أن الديناميكيات أصبحت اليوم أكثر تعقيدا لعدم وجود مجموعتين من البلدان وإنما أربع: (أ) البلدان المتقدمة النمو "حاليا"؛ (ب) البلدان "الآخذة في اللحاق بالركب" التي تنمو من خلال التصنيع والتحول الهيكلي؛ (ج) بلدان "طفرة السلع الأساسية" التي تستفيد في الوقت الراهن من ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ (د) البلدان "المتطلعة"، وهي البلدان الفقيرة في الموارد والمنخفضة الدخل التي لم تقم حتى الآن ببناء قدراتها الإنتاجية للارتقاء بدخلها.

٣٢ - ويهيئ تراجع معدلات التبادل التجاري في المنتجات المصنّعة حوافز لبلدان اللحاق بالركب والبلدان المتطلعة لإعطاء دفعة للإنتاج والتجارة. وتستطيع بلدان اللحاق بالركب التوسع في إنتاج منتجات جديدة وتوفير خدمات تخضع لقدر أقل من التنافس ويمكن أن تحقق عائدات أعلى. ويوجد لدى بلدان طفرة السلع الأساسية حافز لزيادة التخصص في المنتجات الأولية.

٣٣ - ويؤدي عدم التماثل في الحوافز الناتجة عن طفرة السلع الأساسية وتفاعل هذه المجموعات الأربع من البلدان إلى ثلاث مخاطر رئيسية طويلة الأجل لزيادة التباعد العالمي. فهناك أولا مخاطرة أن تقوم بعض البلدان المتقدمة النمو بالفعل، في مواجهتها لمعدلات البطالة المرتفعة وبطء معدلات النمو، بمعارضة صعود اقتصادات اللحاق بالركب ومنعها من إغلاق فجوات الدخل. وثانيا، هناك مخاطرة وقوع بلدان طفرة السلع الأولية في مصيدة التخصص في عدد أقل من الأنشطة الاقتصادية التي تنسم بقدر أكبر من التقلب والتوجه نحو السعي لتحقيق الربح، مما يخفض احتمالات النمو الأطول أجلا - مثلما هو الحال في تجربة البلدان

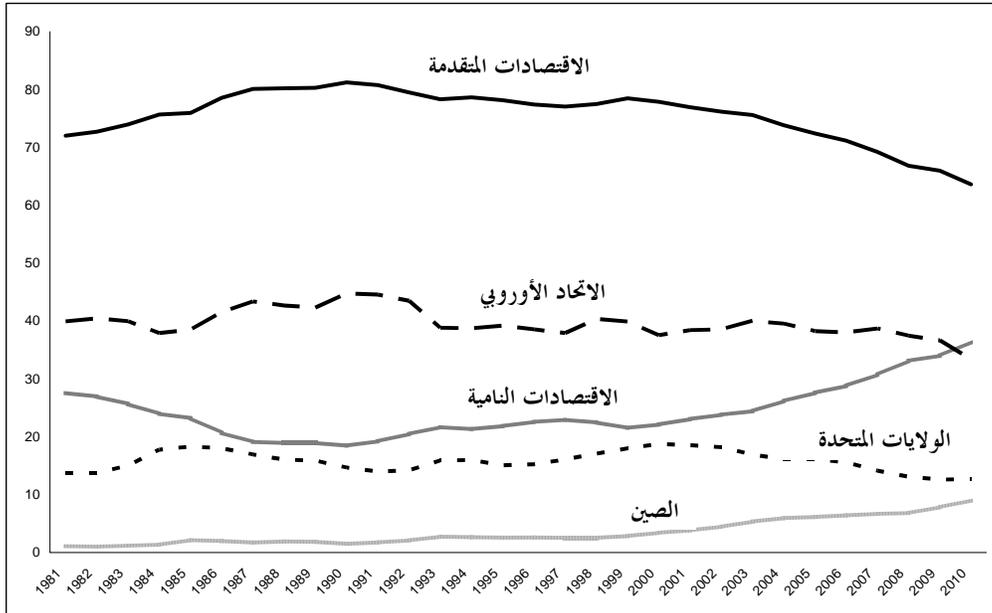
الطرفية أثناء الثورة الصناعية. وثالثاً، تعجز البلدان المتطلعة، في مواجهة تناقص أسعار ما تنتجه من سلع مصنعة وحوافز التخصص في الصناعات المنخفضة المهارة، عن استحداث أنشطة اقتصادية جديدة وعمالة منتجة ويستمر تخلفها عن الركب.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، تواجه جميع البلدان مخاطرة أخرى تتمثل في أن ارتفاع أسعار الغذاء سيلحق الضرر الأكبر بمعظم الفئات السكانية الضعيفة لديها ويزيد من الجوع والفقر، مع حدوث آثار اجتماعية واقتصادية شديدة وطويلة الأمد.

### ضرورة مواصلة النمو الذي تتولى الصناعة التحويلية قيادته

٣٥ - فيما يخص الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد لا يكون تباطؤ الطلب العالمي هو العقبة الرئيسية في وجه النمو الذي تتولى الصناعة التحويلية قيادته. وعلى النحو المبين في الشكل الثامن، تُظهر السلسلة المديدة أن الطلب العالمي كان، حتى قبل أن تثير أزمة عام ٢٠٠٨ الاقتصادية الشكوك حول استدامة النمو التي تتولى الصادرات قيادته، آخذاً في التحول صوب الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية. وزادت الاقتصادات الناشئة ببطء حصتها من الواردات العالمية منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. وفي العقد الماضي، زادت تلك الحصة بأكثر من النصف، فارتفعت من متوسط قدره ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وحققت الصين أكبر مساهمة لها في العقد الماضي: حيث زادت حصتها من الواردات العالمية ثلاثة أضعاف فبلغت نسبتها ٩ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، انخفضت حصة الاقتصادات المتقدمة النمو من الواردات العالمية من نسبة ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٠، إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وكان المصدر الرئيسي للتراجع هو الولايات المتحدة، التي خفضت حصتها من الواردات العالمية، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، من ١٨ في المائة إلى ١٢ في المائة. وبعد عام ٢٠٠٩، تراجعت أيضاً حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات العالمية، حيث انخفضت بنسبة ٣ نقاط مئوية.

الشكل الثامن  
الحصة من الواردات العالمية  
(نسبة مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، إحصاءات اتجاهات التجارة، متاحة على الموقع التالي: <http://elibrary-data.imf.org> (تمت الزيارة في آب/أغسطس ٢٠١١).

٣٦ - ويُتوقع أن يستمر في المستقبل القريب تنامي أهمية الاقتصادات الناشئة كوجهة للصادرات العالمية. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستضم آسيا أكثر من نصف الطبقة الوسطى في العالم، حيث ستزيد حصتها على نسبة ٤٠ في المائة من استهلاك الطبقة المتوسطة على الصعيد العالمي<sup>(٣)</sup>.

٣٧ - وقد يكون مصدر التهديد الأكبر هو المعارضة التي تبديها بعض البلدان المتقدمة النمو حاليا لاستراتيجيات النمو الابتدائية لبلدان اللحاق بالركب. ويرى كثيرون في البلدان الغنية التي تواجه البطالة وبطء النمو أن الاقتصادات الناشئة تستغل قوانين العولمة لصالحها وتنخرط في ممارسات تجارية غير عادلة.

(٣) Homi Kharas, *The Emerging Middle Class in Developing Countries*, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Development Centre Working Paper No.285 (2010).

٣٨ - ويشكل ذلك تحولا في الموقف. ففي الماضي، كانت البلدان الحالية المتقدمة النمو تتجاهل، إلى حد كبير، السياسات الاقتصادية غير الأصلية التي تنتهجها بلدان اللحاق، بما في ذلك السياسات الصناعية، وحماية الصناعات الناشئة، وإعانات التصدير، وحماية التجارة، وبخس سعر الصرف (وقد قامت الاقتصادات المتقدمة الحالية بتنفيذها كلها، بل إنها لا تزال تنفذها)<sup>(٤)</sup>. وأصبحت تلك السياسات تنفذ بشكل خفي مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولكن ممارستها لم تختف. أما حاليا، فتولي البلدان المتقدمة النمو بالفعل مزيدا من الاهتمام للبلدان النامية فترى فيها بلدانا منافسة محتملة. ولعل اقتصادات اللحاق الأصغر حجما لا تزال قادرة على اعتماد تلك السياسات من دون اعتراض عليها، ولكن الاقتصادات الأكبر حجما تلاقي صعوبات لدى اعتمادها لتلك السياسات.

٣٩ - وفي ما يخص اقتصادات اللحاق الأكبر حجما، فلا يزال الطريق أمامها طويلا لبلوغ مستويات الدخل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي حققتها الدول المتقدمة النمو بالفعل - ولا يزال عليها تنويع اقتصاداتها وخلق فرص عمل مُنتجة كافية. وعلى الرغم من أن اقتصادات اللحاق تواصل انتهاج النمو الذي تقوده الصناعة التحويلية، فيجب عليها أيضا السعي إلى زيادة الاستهلاك المحلي. وهذا النمو الشامل يؤدي أيضا، إضافة إلى أنه يؤدي إلى الحد من الفقر، إلى تعزيز الطلب الكلي ودعم النمو بحد ذاته. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الأجور. بما يتماشى مع زيادة الإنتاجية وعن طريق كفاءة الصحة والتعليم للأجيال القادمة من أجل إشراك عدد أكبر من الفقراء في النشاط الاقتصادي المنتج.

### تجنب لعنة الموارد الطبيعية

٤٠ - تحتاج بلدان طفرة السلع الأساسية الساعية إلى التخفيف من مخاطر الإصابة بالداء الهولندي، إلى حماية القطاعات المنافسة للتوريد وقطاعات التصدير غير المعتمد على الموارد من انحسار التصنيع، وتعزيز التنويع الاقتصادي والعمالة المنتجة. وبغية تحقيق ذلك، ينبغي لها أن تُلزم قطاعات الموارد فيها بتعزيز أوجه التكامل والترابط مع القطاعات غير المعتمدة على الموارد - بتشجيع انتشار التكنولوجيا والمعارف وتيسير التنويع صوب السلع التصديرية. ويمكن أن تمول مصارف التنمية، على سبيل المثال، الأنشطة الاقتصادية الجديدة المؤدية إلى توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة فرص العمل، واستخدام إيرادات الموارد لتمويل نقل التكنولوجيا وتكديس رؤوس الأموال. ويتعين على هذه البلدان أيضا العمل على تعزيز

Ha -Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London, (٤)  
.(Anthem Press, 2002

رأس مالها البشري، مثل المهندسين والأخصائيين التقنيين، لتعزيز التقدم التقني في استكشاف الموارد واستخراجها وبدائلها المحتملة.

٤١ - وينبغي لبلدان طفرة السلع الأساسية أن تعتمد أيضا سياسات ضريبية تشجع زيادة الإنفاق على السلع المنتجة محليا وبصورة أقل على الواردات، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحد من استهلاك سلع الترف المستوردة. وينبغي لها أيضا، لهذا الغرض، إلغاء الضرائب المفروضة على المواد الخام المستوردة التي تستخدمها الشركات المحلية المصنعة للسلع التي ستشكل بديلا للسلع المستوردة.

٤٢ - وسيتعين على بلدان طفرة السلع الأساسية الأفقر وضع سياسات نقدية ملائمة. وقد ينطوي ذلك على شراء العملات الأجنبية لإضعاف أسعار صرفها. وتساعد هذه الخطوة على تكديس الاحتياطيات الدولية التي تحمي البلد من تقلبات الحسابات الرأسمالية. وإبطال التأثير النقدي الناجم عن زيادة عرض العملة المحلية، بإمكان المصارف المركزية امتصاص فائض السيولة عن طريق إصدار سندات بفوائد. ويمكن للبلدان أيضا مواجهة الضغوط لرفع سعر الصرف عن طريق تخفيف الأنظمة الحكومية المتعلقة بالاستثمار في الخارج. ويؤدي وجود قائمة متوازنة من أدوات السياسات النقدية إلى الحد من المعضلات المتعلقة بالسياسات، مثل احتمال أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال المتدفقة.

٤٣ - وتواجه بلدان طفرة السلع الأساسية أيضا احتمال أن يؤدي تقلب أسعار السلع الأساسية إلى زعزعة اقتصاداتها. فعليها، إذن، استخدام تدفقات الموارد بكفاءة وتخفيف تقلبات الإيرادات. ويتمثل أحد سبل تحقيق هذا الهدف في تحويل طفرة الموارد من الاستهلاك الفوري نحو الاستثمار الإنتاجي في الخارج من خلال صناديق الثروة السيادية. وتتيح تلك الصناديق للأجيال الحالية نقل ما يعادل قيمة الأصول الطبيعية إلى الأجيال القادمة. فعلى سبيل المثال، لم تكن بعض الدول العربية تملك، منذ ثلاثة عقود، سوى النفط ليس غير. فلذلك، قررت إنشاء صندوق حتى يكون لدى الأجيال القادمة، بدلا من النفط، الثروة الناجمة عن إيجاد اقتصاد متنوع<sup>(٥)</sup>.

### ضرورة التكامل الاقتصادي المتوازن

٤٤ - تتوفر لدى البلدان المنخفضة الدخل الفقيرة في مجال الموارد الطبيعية وذات الوفرة في اليد العاملة القدرة على استغلال فرص التجارة الحرة لصعود سلم التنمية من خلال الصناعة

(٥) Paul Collier, *The plundered planet: how to reconcile prosperity with nature* (Penguin Books, 2011)

التحويلية الكثيفة العمالة. وكانت هذه هي قصة النمو الذي حققته اليابان خلال القرن التاسع عشر. فعندما فتحت اليابان أبوابها أمام التجارة الحرة في عام ١٨٥٨، استخدمت الميزة النسبية لليد العاملة الرخيصة في صناعة الحرير والنسيج من أجل دفع عجلة التصنيع. وبالتالي، ربح ميزانها التجاري من ارتفاع أسعار صادراتها التي تتميز بكثافة اليد العاملة والتي بلغت المستويات الدولية وانخفض سعر الواردات المعتمدة على مساحات كبيرة والقائمة على كثافة رأس المال إلى مستويات السوق العالمية<sup>(٦)</sup>. وقد تكرر الأمر نفسه لاحقا في بلدان أخرى وفيرة العمالة من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي فتحت أبوابها أمام التجارة. وتمثل صناعة اللبوسات في بنغلاديش التي تطورت في ثمانينات القرن العشرين مثالا آخر على ذلك.

٤٥ - ولكن، هذه المرة، كانت المكاسب التجارية قد تحققت بالفعل في تسعينات القرن العشرين، ومنذ عام ٢٠٠٠، تدهورت، في الواقع، شروط التبادل التجاري للبلدان الوفيرة العمالة. فلا بد لتلك البلدان، بدلا من فعل الشيء نفسه بالطريقة نفسها، من إنتاج منتجات جديدة وأكثر تطورا والتجارة فيها. فما أن تتحول إلى إنتاج منتج جديد وفير العمالة حتى يزداد سعره فيبلغ الأسعار الدولية. ويتمثل التحدي الذي تواجهه في هبوط أسعار السلع المصنعة الكثيفة العمالة الذي يؤدي إلى تقليص الفجوة القائمة بين سعر الدخول والسعر في السوق العالمية. فكلما تقلصت الفجوة ضُعب الحافز إلى دخول السوق الجديد، وهو أمر محفوف، في جميع الأحوال، بالمخاطر في البلدان التي تواجه شتى ضروب الإخفاقات السوقية والحكومية.

٤٦ - وعندما لا تقوم البلدان المتطلعة بخلق أنشطة اقتصادية جديدة وفرص عمل منتج كافية، فإن كثيرا من مواطنيها سيهاجر إلى الخارج سعيا وراء فرص أفضل. وسيكون لذلك فائدة وهي توليد تدفقات التحويلات المالية، ولكنه أيضا قد يعرض البلد للإصابة بالداء الهولندي. فالتحويلات عادة ما تستخدم لأغراض استهلاكية بدلا من الاستثمار الإنتاجي، وقد يؤدي تدفق العملات الأجنبية اللاحق وزيادة السلع المستوردة ذات الأسعار التنافسية إلى خنق الصناعة التحويلية المحلية.

٤٧ - ولا بد للبلدان المتطلعة من تحقيق التوازن بين المكاسب القصيرة الأجل المتأتية من استغلال مزاياها النسبية الحالية في صناعات لا تتطلب مهارات عالية وبين الضرورة الطويلة الأجل لتشجيع خلق أنشطة اقتصادية جديدة. وتحقيقا لذلك الغرض، ينبغي لها أن تقلل من

Jeffrey G. Williamson, *Trade and Poverty: When the Third World Fell Behind*, (Cambridge, (٦)  
.(Massachusetts, MIT Press, 2011

اعتمادها على عدد قليل من الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة، وأن تُنوع، من خلال دخولها في سلاسل الإمداد لاقتصادات اللحاق بالركب. وذلك ممكن لأن ارتفاع الأجور في اقتصادات اللحاق بالركب السريعة النمو قد يتسبب في قيامها بتحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصادات المتطلّعة المنخفضة التكاليف.

### مواجهة غلاء أسعار المواد الغذائية

٤٨ - يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثيراً بالغاً على الاقتصادات النامية المنخفضة الدخل من حيث أنه يهدد الأمن الغذائي، ويؤدي إلى زيادة التضخم وتباطؤ وتيرة الحد من الفقر. ويمكن لمس الأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجاميع اقتصادية كلية، مثل الاستهلاك، والاستثمار، والناتج، والتضخم الكلي، والموازن التجارية والمالية. ويؤثر ارتفاع أسعار الواردات أيضاً على معدلات التبادل التجاري والميزان التجاري فيولد ضغوطاً لخفض سعر الصرف، مما يسفر عن ارتفاع أسعار الواردات ومدخلات الإنتاج الأخرى. وهناك عندئذ تأثير جولة ثانية على الأجور، يفضي إلى توقعات تضخمية قد تؤدي، بدورها، إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وارتفاع أسعار الفائدة، مع وجود بيئة تضخمية، يؤدي أيضاً إلى عدم تشجيع الاستثمارات الجديدة.

٤٩ - بيد أن الأهم من ذلك هو أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يُضر بالفقراء الذين يندرجون ضمن فئة المشتريين الصافين للأغذية، فيبقى لديهم دخل أقل لإنفاقه على أولويات أخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم. وعلى الرغم من أن التأثير قد يختلف بحسب الأسرة والسلعة والبلد، فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الفقر بدلاً من الحد منه<sup>(٧)</sup>.

٥٠ - وتفادياً لذلك، عاجلت العديد من البلدان مسألة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من خلال برامج شبكة الأمان الغذائية. فوجّهت أفغانستان، على سبيل المثال، برنامجاً من برامج الدعم الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. وطبقت أرمينيا برنامجاً موجهاً للأسر المستحقة. وأدخلت جورجيا برنامجاً اجتماعياً مخصصاً للمساعدة وأصدرت قسائم غذائية غير مخصصة. وقامت الهند بصرف مخزونات احتياطية من القمح والأرز وبتوزيع القمح والأرز على الأسر الفقيرة المستحقة. وبدأت أوزبكستان في تطبيق استحقاقات غذائية موجهة، وبرنامج تغذية

Maros Ivanic and Will Martin, *Implications of higher global food prices for poverty in low -income countries*, World Bank Policy Research Working Paper No. 4594 (April 2008)

للطفولة والأمومة. وأصدرت منغوليا طوابع موجهة خاصة بالغذاء. واعتمدت إندونيسيا برنامجا للأرز المدعوم لصالح الفقراء. وقدمت الفلبين برنامج دعم للأرز<sup>(٨)</sup>.

٥١ - وفي ما يخص الحماية الاجتماعية، فإن كثيرا من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يزال أمامها شوط طويل: إذ لا يحصل سوى ٢٠ في المائة من السكان على المساعدة في مجال الرعاية الصحية؛ ولا يتقاضى سوى ٣٠ في المائة من كبار السن معاشات تقاعدية؛ ولا يستطيع سوى ٢٠ في المائة ممن يعانون من البطالة أو البطالة الجزئية الوصول إلى برامج سوق العمل، مثل استحقاقات البطالة أو البرامج التدريبية أو برامج الأشغال العامة، بما في ذلك الغذاء مقابل العمل<sup>(٩)</sup>.

٥٢ - وأفضل وسيلة لخفض أسعار المواد الغذائية على المدى الطويل تتمثل في زيادة الإنتاجية الزراعية. وتشكل التكنولوجيا الجديدة والمحسنة العوامل الرئيسية المؤدية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية. ويمكن لأساليب زراعية من قبيل الزراعة دون حرث، والمتمثلة في غرس البذور في التربة مباشرة بدلا من بذرها في حقول محروثة، مقرونة بمعالجة المخلفات والاستخدام المناسب للأسمدة، أن تساعد في الحفاظ على رطوبة التربة، وتعظيم رشح المياه، وزيادة تخزين الفحم، والحد من الانسياب السطحي للمواد المغذية وزيادة الغلة. ويمكن أيضا الحد من استخدام الأسمدة عن طريق الاستفادة بقدر أكبر من المصادر العضوية للمواد المغذية، بما في ذلك السماد الطبيعي ومخلفات المحاصيل والبقول المثبتة للآزوت.

٥٣ - وتمثل التكنولوجيا الأحيائية أداة قوية أخرى لزيادة إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية والثروة السمكية والغابات. وعلى الرغم من أن عامة الناس تربط عادة التكنولوجيا الأحيائية الزراعية بالتعديل الوراثي، فإنه يوجد العديد من الأشكال الأخرى المفيدة، بما فيها الجينومات والمعلومات الأحيائية، والانتقاء بمساعدة السوق، والإجراءات التشخيصية، واستزراع النباتات بالأنسجة وزرع الأنسجة، والاستنساخ، والتلقيح الاصطناعي، ونقل الأجنة<sup>(١٠)</sup>.

(٨) Asian Development Bank, *Global Food Price Inflation and Developing Asia* (Manila, Asian Development Bank, 2011).

(٩) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2009* (United Nations publication, Sales No. E.09.II.F.11).

(١٠) N.C. Rao and S. Mahendra Dev, *Biotechnology in Indian Agriculture: Potential, Performance and Concerns* (New Delhi, Academic Foundation, 2010).

٥٤ - وإضافة إلى ذلك، تساعد الهواتف المحمولة صغار المزارعين في الحصول على معلومات عن أسعار المحاصيل والمسائل ذات الصلة بها. ويتوقف أيضا رفع الإنتاجية الزراعية على تحسين أساليب الري وإدارة المياه. وتشمل الأولويات الرئيسية زيادة الاستثمارات العامة، وتسعير مياه الري والكهرباء بشكل مرشّد بصورة أكبر، واستخدام موارد المياه الجوفية على نحو أكثر إنصافا وتحقيقا للفائدة.

٥٥ - وتحتاج البلدان النامية أيضا إلى إضافة قيمة إلى الإنتاج الزراعي عن طريق توسيع صناعاتها التحويلية الزراعية. ويمكن أن يرد الكثير من هذه الاستثمارات من مشاركة القطاع الخاص في مجال البحوث الزراعية والإرشاد والتسويق الزراعيين - وخاصة مع ظهور التكنولوجيا الأحيائية وزيادة حماية الملكية الفكرية. وتزيد عوائد الاستثمار في البحوث والإرشاد كثيرا فيما يخص النمو الزراعي مقارنةً بالاستثمارات الأخرى. ولكن مشاركة القطاع الخاص تنحو إلى أن تكون مقصورة على المحاصيل المربحة وعلى مشاريع يضطلع بها مزارعون أغنياء بالموارد. ولذلك يحتاج القطاع العام إلى سد الثغرات من خلال معالجة المسائل التالية للحصاد التي تواجه المزارعين الأكثر فقرا في المناطق الأقل حظا. وينبغي أيضا تحسين الإرشاد الزراعي من خلال المشاركة النشطة للمزارعين وللمنظمات غير الحكومية.

٥٦ - ويمكن أيضا تعزيز الإنتاجية الزراعية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال نقل المعارف والتكنولوجيا بغية تشجيع إحداث ثورة خضراء ثانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعبر المنطقة، يواظب عدد من المؤسسات على توليد المعارف والتكنولوجيا الجديدة في مجال الزراعة وإتاحتها لنظم البحوث الزراعية الوطنية من أجل تكييفها مع ظروفها المناخية - الجغرافية. وتشمل تلك المؤسسات منظومة المعاهد التابعة للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية.